

المملكة العربية السعودية

آفاق الاقتصاد الكلي والفقير

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	35.3
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	833.0
نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	23597.7
الانحياز بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^أ	100.2
العمر المتوقع عند الولادة، سنة ^أ	75.1
إجمالي الانبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	601.9
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقير، والبيانات الرسمية. / مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالانحياز بالمدارس (2020)؛ متوسط العمر المتوقع (2019)	

بعد تسجيل تعافٍ أقوى من المتوقع في عام 2021،

يسير الاقتصاد السعودي على مسار نمو متسارع

في عام 2022، مدفوعاً بزيادة الأنشطة النفطية

وغير النفطية مع ارتفاع إنتاج النفط وأسعاره وانحسار

ضغوط الجائحة. فالتدفقات التجارية المباشرة مع روسيا

وأوكرانيا محدودة، ولكن الآثار غير المباشرة في سوق

النفط كانت سبباً في تعزيز توقعات المالية العامة

والتوقعات الخارجية في الأمد المتوسط. ويشكل تعافي

متحورات جديدة من فيروس كورونا، وتشديد الأوضاع

المالية العالمية، وتقلب أسعار النفط مخاطر رئيسية

على هذه التوقعات.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

سيكون للحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها تداعيات اقتصادية كبيرة على الصعيد العالمي بطرق متعددة، وسيكون التأثير الأكثر أهمية بالنسبة للسعودية من خلال أسواق الطاقة. فقد ارتفعت أسعار الطاقة بالفعل، ومن المرجح أن ترتفع أكثر إذا استمر الصراع في التصاعد، الأمر الذي قد يتطلب من أعضاء كتلة أوبك+ زيادة الإنتاج، وبالتالي تحسين التوقعات الاقتصادية للسعودية.

تعرض رؤية 2030 استراتيجية الحكومة طويلة الأجل لتتويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على النفط عرضاً جيداً، ومن المتوقع أن يلعب صندوق الاستثمارات العامة دوراً تنموياً محورياً في خطة التحول هذه من خلال استثمار 150 مليار ريال سعودي (40 مليار دولار) سنوياً في الاقتصاد المحلي. ويتطلب هذا الدور تعزيز شفافية الصندوق ووضوح سياساته على نحو يسهل على القطاع الخاص التنبؤ به، علاوة على ذلك، تعمل هذه الاستثمارات غير المدرجة في الموازنة العامة على الحد من الرقابة الكلية على المالية العامة وقد تزيد من الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة.

لا تزال المخاطر التي تهدد تعافي القطاع غير النفطي قائمة. فعلى الرغم من تطعيم أكثر من ثلثي السكان بالكامل ضد فيروس كورونا، يهدد ارتفاع الحالات بسبب المتحورات الجديدة المقاومة للقاحات بفرض قيود جديدة على الانتقال والحركة ويؤخر عملية التعافي الاقتصادي. في جميع الحالات، يجب أن يظل نشر اللقاحات الأولية الرئيسية للسلطات في الأمد القريب. علاوة على ذلك، من المقرر أن يتم تشديد السياسة النقدية المحلية بما يتماشى مع السياسة النقدية الأمريكية، الأمر الذي من شأنه أن يحد من الطفرة التي شهدتها الائتمان العقاري مؤخراً.

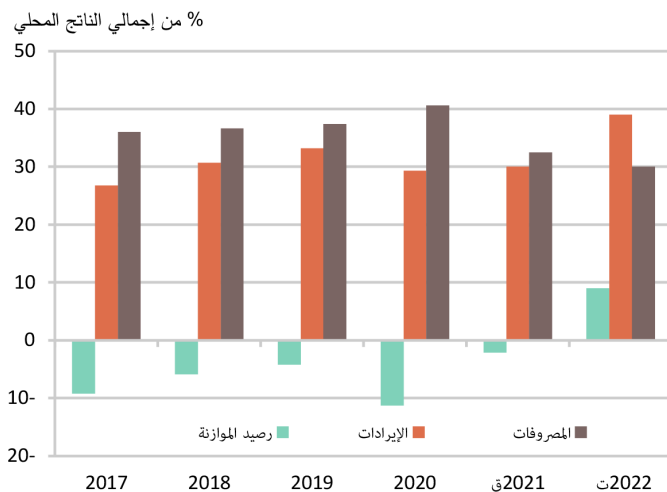
أحدث التطورات

تواصل المملكة بنجاح السيطرة على الآثار السلبية للجائحة على الرغم من تفشي متحور أوميكرون في نهاية 2021. ومع تسارع حملات التطعيم، التي غطت 68% من السكان، تتجه الحالات الجديدة نحو الانخفاض منذ يناير/كانون الثاني 2022. وعلى الصعيد العالمي، تواصل السعودية الاضطلاع بدورها المحوري، في إطار هيكل أوبك+، في معالجة الاختلالات في سوق النفط من خلال تقليص تخفيضات إنتاج النفط الشهرية بواقع 0.4 مليون برميل يومياً، اعتباراً من يوليو/تموز 2021.

وفي ظل هذه الظروف، تشير أحدث البيانات الرسمية إلى أن الاقتصاد نما بنسبة 3.3% في 2021. وسجل قطاع النفط نمواً بنسبة 0.2%، مما يعكس التخفيف التدريجي للتخفيضات الطوعية في الإنتاج. وواصل القطاع غير النفطي مسار التعافي مسجلاً نمواً قدره 5.1% في عام 2021 - مما رفع الاقتصاد غير النفطي بنسبة 3.2% فوق مستويات ما قبل الجائحة. وتفيد أحدث البيانات شديدة التواتر بحدوث انخفاض طفيف في مؤشر مديري المشتريات في يناير كانون الثاني 2022 في أعقاب التفشي الكبير لمتحور أوميكرون، ولكن من المتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي لأوميكرون قصير الأجل. وسجل التضخم الكلي 3.1% في 2021، مع انحسار التأثير الذي خلفته ضريبة القيمة المضافة على التضخم، لكن بدده ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواصلات.

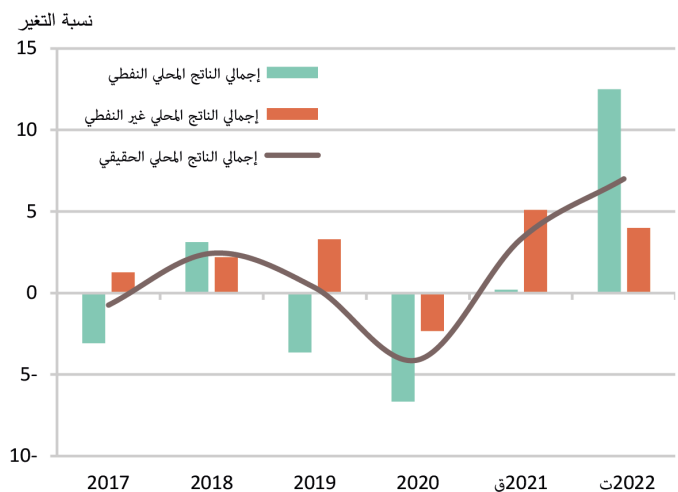
وتقلص عجز الموازنة في عام 2021 إلى 2.1% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة ارتفاع عائدات النفط وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. كما أسهمت إيرادات الضرائب في هذا التحسن، والتي زادت بنسبة 40% مقارنة مع ما كانت عليه عام 2020، وذلك بفضل قوة الطلب

الشكل 2 السعودية / عمليات الحكومة المركزية



المصادر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1 السعودية / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

المحلي وتحصيل ضريبة القيمة المضافة لعام كامل بعد زيادتها. وعلى صعيد المصروفات، أدى تشديد سياسات المالية العامة إلى انخفاض المصروفات بنسبة 3% وتحملت المصروفات الرأسمالية العبء الأكبر لهذا الخفض. وحتى الآن، وفر خفض الاحتياطي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق موارد كافية لتمويل العجز، وهو ما جُنِب الاقتصاد الأثار الكاملة لتقلب أسعار النفط خاصة في النصف الأول من 2021.

وبدعم من ارتفاع عائدات صادرات النفط والإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على السياحة الدينية، تشير التقديرات إلى أن حساب المعاملات الجارية سجل فائضا بنسبة 5.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 بعد عجز بلغ 2.3% في 2020.

ولا توجد معلومات متاحة للجمهور بشأن معدلات الفقر الرسمية في السعودية، مع محدودية الوصول إلى بيانات دقيقة من المسوح الأسرية. ومع ذلك، تشير أحدث الإحصائيات إلى تغييرات مهمة وملحوظة في سوق العمل. أولها أن المواطنين السعوديين يدخلون سوق العمل بمعدلات مرتفعة نتيجة للإصلاحات التي طبقت مؤخرا، خاصة تلك التي تستهدف مشاركة النساء. ثانيا، إلى جانب ارتفاع نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل (من 26% في الربع الأخير من 2019 إلى 34.1% في

الربع الثالث من 2021)، انخفض معدل البطالة أيضا 9 نقاط مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة إلى ما يقدر بنحو 21.9% في الربع الثالث من عام 2021. ثالثا، كان القطاع الخاص وراء الزيادة في التوظيف مما يعكس أداء قويا في الأنشطة غير النفطية. وأخيرا، وليس آخرا، يغادر العمال الأجانب المملكة، مما أسفر عن انخفاض إجمالي في العمالة بنحو 900 ألف عامل (الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالربع الرابع من 2019).

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى 7% في عام 2022 قبل أن يتباطأ إلى 3.8 و3.0% في 2023 و2024 على التوالي. وتعتبر زيادة إنتاج النفط المحرك الرئيسي لهذا الانتعاش، والذي من المتوقع أن ينمو بمقدار 13% في عام 2022 عقب انتهاء تخفيضات الإنتاج التي قررتها أوبك+ في ديسمبر/كانون الأول 2022. ويتوقع أن يواصل القطاع غير النفطي مسار نموه عند ما يقدر بنحو 4% في عام 2022 و3.2% في الأمد المتوسط. وعلى الرغم من الأوضاع المعاكسة الناجمة عن تشديد

سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في الأمد المتوسط، من المتوقع زيادة الاستهلاك الخاص، وارتفاع السياحة الدينية، وارتفاع الإنفاق الرأسمالي المحلي الذي أشار إليه صندوق الاستثمارات العامة والهيئات الحكومية الأخرى. من المتوقع أن يتباطأ التضخم الكلي ويدور حول 2% خلال عام 2022 نتيجة لقوة الدولار الأمريكي، الذي يرتبط به الريال السعودي، وتشديد السياسة النقدية.

ومن المتوقع أن يسجل رصيد الموازنة فائضا بنسبة 9.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، وهو أول فائض منذ تسع سنوات، بفضل ارتفاع العائدات النفطية. ويرتكز أداء المالية العامة في الأجل المتوسط على التزام السلطات بضغط الإنفاق وبناء مخصصات موازنة يمكن التعويل عليها. ومع توجيه معظم الإنفاق الرأسمالي من خلال صندوق الاستثمارات العامة والهيئات الحكومية الأخرى، فإن وضع المالية العامة الكلي أكثر توسعا مما يُعلن عنه رسميا من خلال الموازنة.

ومع ارتفاع أسعار الطاقة ومواصلة تقليص تخفيضات إنتاج النفط التي قررتها أوبك+، من المتوقع أن يزيد فائض حساب المعاملات الجارية إلى 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 قبل أن يتراجع إلى 9.2% في المتوسط في الأجل المتوسط.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الشكل 1 السعودية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2024 ت	2023 ت	2022 ت	2021 ق	2020	2019
3.0	3.8	7.0	3.3	-4.1	0.3
2.8	3.1	3.0	3.4	-4.9	4.4
0.6	0.8	0.6	1.8	2.6	0.6
3.3	7.2	6.4	8.2	-14.0	4.9
4.7	5.1	14.8	1.4	-8.7	-4.5
4.3	5.4	7.6	2.7	-14.6	1.3
3.0	3.8	7.0	3.3	-4.0	0.3
0.2	0.2	0.2	0.1	0.0	1.3
2.7	2.8	8.5	0.6	-5.3	-2.6
3.5	5.2	5.5	7.0	-2.5	4.3
1.9	1.8	2.0	3.1	3.4	-1.2
7.3	11.1	14.0	5.2	-2.3	4.7
3.8	5.9	9.1	-2.1	-11.1	-4.2
19.4	21.4	23.5	29.1	32.5	23.1
4.6	6.8	10.1	-1.2	-10.1	-3.4
1.3	1.8	3.1	1.1	-4.7	-2.2
77.6	77.5	77.3	77.6	77.2	77.2

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإصفاة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداء مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.